

شركة المجموعة المالية هيرميس للتصكيك
" شركة مساهمة مصرية "
القوائم المالية الدورية
عن السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١
وتقرير مراقب الحسابات عليها

رقم الصفحة	المحتويات
	تقرير مراقب الحسابات
١	قائمة المركز المالي
٢	قائمة الدخل
٣	قائمة الدخل الشامل
٤	قائمة التغير في حقوق الملكية
٥	قائمة التدفقات النقدية
١١ - ٦	الإيضاحات المتممة للقوائم المالية
٢٢ - ١٢	أهم السياسات المحاسبية المطبقة

حازم حسن

محاسبون قانونيون ومستشارون

تليفون : ٣٥ ٣٧ ٥٠٠٠ - ٣٥ ٣٧ ٥٠٠٥ (٢٠٢)
البريد الإلكتروني : Egypt@kpmg.com.eg
فاكس : ٣٥ ٣٧ ٣٥٣٧ (٢٠٢)
صندوق بريد رقم: (٥) القرية الذكية

مبنى (١٠٥) شارع (٢) - القرية الذكية
كيلو ٢٨ طريق مصر الإسكندرية الصحراوي
الجيزة - القاهرة الكبرى
كود بريدي: ١٢٥٧٧

تقرير مراقب الحسابات إلى السادة / مساهمي شركة المجموعة المالية هيرميس للتصكيك

تقرير عن القوائم المالية

راجعنا القوائم المالية المرفقة لشركة المجموعة المالية هيرميس للتصكيك - شركة مساهمة مصرية - والمتمثلة في قائمة المركز المالي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ وكذا قوائم الدخل والدخل الشامل والتغير في حقوق الملكية والتدفقات النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ ، وملخص للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات.

مسئولية الإدارة عن القوائم المالية

هذه القوائم المالية مسؤولية إدارة الشركة ، فالإدارة مسؤولة عن إعداد وعرض القوائم المالية عرضاً عادلاً وواضحاً وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية ، وتتضمن مسؤولية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض قوائم مالية عرضاً عادلاً وواضحاً خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ ، كما تتضمن هذه المسؤولية اختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف.

مسئولية مراقب الحسابات

تتخصص مسؤوليتنا في إبداء الرأي على هذه القوائم المالية في ضوء مراجعتنا لها. وقد تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية. وتتطلب هذه المعايير منا الالتزام بمتطلبات السلوك المهني وتخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكيد مناسب بأن القوائم المالية خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة.

وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والإفصاحات في القوائم المالية. وتعتمد الإجراءات التي تم اختيارها على الحكم المهني للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر في القوائم المالية سواء الناتجة عن الغش أو الخطأ. ولدى تقييم هذه المخاطر يضع المراقب في اعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام المنشأة بإعداد القوائم المالية والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء رأي على كفاءة الرقابة الداخلية في المنشأة. وتشمل عملية المراجعة أيضاً تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارة وكذا سلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية.

وإننا نرى أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساساً مناسباً لإبداء رأينا على القوائم المالية.

الرأي

ومن رأينا أن القوائم المالية المشار إليها أعلاه تعبر بعدالة ووضوح ، في جميع جوانبها الهامة ، عن المركز المالي لشركة المجموعة المالية هيرميس للتصكيك في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ، وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وذلك طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة بإعداد هذه القوائم المالية.

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

تمسك الشركة حسابات مالية منتظمة تتضمن كل ما نص القانون ونظام الشركة على وجوب إثباته فيها وقد وجدت القوائم المالية متفقة مع ما هو وارد بتلك الحسابات.

البيانات المالية الواردة بتقرير مجلس الإدارة المعد وفقاً لمتطلبات القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية متفقة مع ما هو وارد بدفاتر الشركة وذلك في الحدود التي تثبت بها مثل تلك البيانات بالدفاتر.

مراقب الحسابات

إيهاب محمد فؤاد أبوالمجد

سجل مراقبي الحسابات

الهيئة العامة للرقابة المالية رقم "٣٧٨"

KPMG حازم حسن



القاهرة في ٢٤ مارس ٢٠٢٢

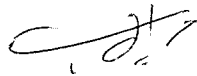
٢٠٢٠/١٢/٣١	٢٠٢١/١٢/٣١	إيضاح رقم	(جميع المبالغ بالجنيه المصرى)
			الأصول المتداولة
٢٥١ ٦٨٦	٦٨٨ ٨٣١		حسابات جارية لدى البنوك
٩ ٨٩٣ ٠٦٦	٩ ٠٤٧ ٧٧١	(٤)	المستحق على أطراف ذات علاقة
-	٥ ٨٠٦		ضرائب مستقطعة بمعرفة الغير
١٠ ١٤٤ ٧٥٢	٩ ٧٤٢ ٤٠٨		مجموع الأصول المتداولة
١٠ ١٤٤ ٧٥٢	٩ ٧٤٢ ٤٠٨		إجمالى الأصول
			حقوق الملكية
١٠ ٠٠٠ ٠٠٠	١٠ ٠٠٠ ٠٠٠	(٣)	رأس المال المصدر والمدفوع
(٢٨ ٠٥٨)	(٤٣٤ ٤١٧)		خسائر مرحلة
٩ ٩٧١ ٩٤٢	٩ ٥٦٥ ٥٨٣		إجمالى حقوق الملكية
			الإلتزامات المتداولة
١٧٢ ٨١٠	١٧٦ ٨٢٥	(٥)	دائتتون وأرصدة دائنة أخرى
١٧٢ ٨١٠	١٧٦ ٨٢٥		مجموع الإلتزامات المتداولة
١٠ ١٤٤ ٧٥٢	٩ ٧٤٢ ٤٠٨		إجمالى حقوق الملكية والإلتزامات

الإيضاحات والسياسات المرفقة من صفحة (٦) إلى صفحة (٢٢) تعتبر جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم وتقرأ معها.

تقرير مراقب الحسابات "مرفق"

العضو المنتدب

مي حمدي



عن الفترة المالية	عن السنة المالية	إيضاح	(جميع المبالغ بالجنيه المصري)
من ٢٠١٩/١٢/٢٣	المنتهية في	رقم	
(تاريخ التأسيس)	٢٠٢١/١٢/٣١		
حتى ٢٠٢٠/١٢/٣١			
٢٣٧.٠٥٩	٢٤ ٨٣٥		إيراد الفوائد
-	٤٣ ٥٤٨		إيرادات أخرى
<u>٢٣٧.٠٥٩</u>	<u>٦٨ ٣٨٣</u>		إجمالي الإيرادات
(٢٦٥ ١١٧)	(٤٧٤ ٧٤٢)	(٦)	مصروفات إدارية وعمومية
<u>(٢٦٥ ١١٧)</u>	<u>(٤٧٤ ٧٤٢)</u>		إجمالي المصروفات
(٢٨ ٠٥٨)	(٤٠٦ ٣٥٩)		خسائر العام/ الفترة قبل الضريبة
<u>(٢٨ ٠٥٨)</u>	<u>(٤٠٦ ٣٥٩)</u>		خسائر العام/ الفترة
<u>(٠,٠٣)</u>	<u>(٠,٤١)</u>	(٧)	نصيب السهم في الخسائر

الإيضاحات والسياسات المرفقة من صفحة (٦) إلى صفحة (٢٢) تعتبر جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم وتقرأ معها.

عن الفترة المالية	عن السنة المالية	(جميع المبالغ بالجنيه المصرى)
من ٢٠١٩/١٢/٢٣	المنتهاية في	
(تاريخ التأسيس)	٢٠٢١/١٢/٣١	
حتى ٢٠٢٠/١٢/٣١		
(٢٨ ٠٥٨)	(٤٠٦ ٣٥٩)	خسائر العام/ الفترة
(٢٨ ٠٥٨)	(٤٠٦ ٣٥٩)	إجمالي الدخل الشامل عن العام/ الفترة

الإيضاحات والسياسات المرفقة من صفحة (٦) إلى صفحة (٢٢) تعتبر جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم وتقرأ معها.

شركة المجموعة المالية هيرميس للتصكيك

(شركة مساهمة مصرية)

قائمة التغير في حقوق الملكية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

الإجمالي	خسائر مرحلة	رأس المال المصدر والمدفوع	
			جميع المبالغ بالجنيه المصري
			إجمالي الدخل الشامل
			خسائر الفترة المالية الأولى من ٢٣ ديسمبر ٢٠١٩ (تاريخ التأسيس)
(٢٨ ٠٥٨)	(٢٨ ٠٥٨)	-	حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
(٢٨ ٠٥٨)	(٢٨ ٠٥٨)	-	إجمالي الدخل الشامل
			معاملات مع مالكي الشركة
١٠ ٠٠٠ ٠٠٠	-	١٠ ٠٠٠ ٠٠٠	سداد رأس المال المصدر
٩ ٩٧١ ٩٤٢	(٢٨ ٠٥٨)	١٠ ٠٠٠ ٠٠٠	الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
			إجمالي الدخل الشامل
(٤٠٦ ٣٥٩)	(٤٠٦ ٣٥٩)	-	خسائر العام
(٤٠٦ ٣٥٩)	(٤٠٦ ٣٥٩)	-	إجمالي الدخل الشامل
٩ ٥٦٥ ٥٨٣	(٤٣٤ ٤١٧)	١٠ ٠٠٠ ٠٠٠	الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

الإيضاحات والسياسات المرفقة من صفحة (٦) إلى صفحة (٢٢) تعتبر جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم وتقرأ معها.

شركة المجموعة المالية هيرميس للتصكيك
(شركة مساهمة مصرية)
قائمة التدفقات النقدية

عن الفترة المالية من ٢٠١٩/١٢/٢٣ (تاريخ التأسيس) حتى ٢٠٢٠/١٢/٣١	عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢١/١٢/٣١	(جميع المبالغ بالجنيه المصرى)
		التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل
(٢٨ ٠٥٨)	(٤٠٦ ٣٥٩)	خسائر العام/ الفترة قبل الضريبة
-	(٥ ٨٠٦)	التغير في : ضرائب مستقطعة بمعرفة الغير
(٩ ٨٩٣ ٠٦٦)	٨٤٥ ٢٩٥	المستحق على أطراف ذات علاقة
١٧٢ ٨١٠	٤ ٠١٥	دائنون وأرصدة دائنة أخرى
(٩ ٧٤٨ ٣١٤)	٤٣٧ ١٤٥	صافى النقدية المتاحة من (المستخدمة في) أنشطة التشغيل
١٠ ٠٠٠ ٠٠٠	-	سداد رأس المال المصدر
١٠ ٠٠٠ ٠٠٠	-	صافى النقدية المتاحة من أنشطة التمويل
٢٥١ ٦٨٦	٤٣٧ ١٤٥	صافى التغير فى النقدية وما فى حكمها خلال العام/ الفترة
-	٢٥١ ٦٨٦	النقدية وما فى حكمها فى أول العام/ الفترة
٢٥١ ٦٨٦	٦٨٨ ٨٣١	النقدية وما فى حكمها فى آخر العام/ الفترة

الإيضاحات والسياسات المرفقة من صفحة (٦) إلى صفحة (٢٢) تعتبر جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم وتقرأ معها.

١- نبذة عن الشركة

١-١ الكيان القانوني والنشاط

تأسست شركة المجموعة المالية هيرميس للتصكيك - شركة مساهمة مصرية - وفقاً لأحكام قانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية وبموجب قرار لجنة تأسيس الشركات بالهيئة العامة للرقابة المالية بجلستها رقم ١٥٩٩ بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠١٩، وقد تم قيدها في السجل التجاري تحت رقم ٣٢٥٢٧ بتاريخ ٢٣ ديسمبر ٢٠١٩.

٢-١ غرض الشركة

يتمثل غرض الشركة في التصكيك ، حيث حصلت الشركة بتاريخ ٥ فبراير ٢٠٢٠ على الترخيص بمزاولة نشاط التصكيك ، وقد قيدت الشركة بالسجل المعد لذلك بالهيئة العامة للرقابة المالية تحت رقم ٧٨٩ بتاريخ ٥ فبراير ٢٠٢٠. ويمرعاة أحكام قانون سوق رأس المال، يجوز للشركة أن تكون لها مصلحة أو تشترك بأى وجه من الوجوه مع شركات الأموال التى تزاول أعمالاً شبيهة لأعمالها أو التى قد تعاونها على تحقيق غرضها فى مصر أو فى الخارج ، كما يجوز لها أن تندمج فى هذه الشركات أو تشتريها أو تلحقها بها وذلك طبقاً لأحكام القانون ولائحته التنفيذية.

٣-١ مدة الشركة

مدة الشركة ٢٥ سنة تبدأ من تاريخ القيد بالسجل التجاري.

٤-١ مقر الشركة

مقر الشركة ١٢٩ ب القرية الذكية - طريق القاهرة الاسكندرية الصحراوي - ٦ أكتوبر - جمهورية مصر العربية.

٢- أسس إعداد القوائم المالية

١-٢ الإلتزام بالمعايير المحاسبية والقوانين

تم إعداد القوائم المالية طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفى ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة وتم اعتمادها من مجلس إدارة الشركة للإصدار بتاريخ ١٥ مارس ٢٠٢٢. تم عرض القوائم المالية بالجنيه المصري والذي يمثل عملة التعامل للشركة، وجميع البيانات المالية المعروضة بالجنيه المصرى.

٢-٢ إستخدام التقديرات والحكم الشخصي

إن إعداد القوائم المالية طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية يتطلب من الإدارة إستخدام الحكم الشخصي وعمل تقديرات وإفتراضات قد تؤثر على تطبيق السياسات وقيم الأصول والإلتزامات وكذلك الإيرادات والمصروفات.

وتعتمد هذه التقديرات والإفتراضات المتعلقة بها على الخبرة التاريخية وعوامل أخرى متنوعة تراها إدارة الشركة معقولة فى ظل الظروف والأحداث الجارية، حيث يتم بناءً عليها تحديد القيم الدفترية للأصول والإلتزامات وقد تختلف النتائج الفعلية عن هذه التقديرات.

هذا ويتم مراجعة هذه التقديرات والإفتراضات بصفة مستمرة ويتم الإقرار بأى فروق فى التقديرات المحاسبية فى الفترة التى تم فيها تغيير تلك التقديرات، وإذا كانت هذه الفروق تؤثر على الفترة التى تم فيها التغيير والفترات المستقبلية، عندئذ تدرج هذه الفروق فى الفترة التى تم فيها التعديل والفترات المستقبلية.

٣-٢ قياس القيمة العادلة

يتم تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية على أساس القيمة السوقية للأداة المالية أو لأدوات مالية مثيلة في تاريخ القوائم المالية بدون خصم أي تكاليف بيع مستقبلية مقدرة. يتم تحديد قيم الأصول المالية بأسعار الشراء الحالية لتلك الأصول، بينما يتم تحديد قيمة الالتزامات المالية بالأسعار الحالية التي يمكن أن تسوى بها تلك الالتزامات.

في حالة عدم وجود سوق نشطة لتحديد القيمة العادلة للأدوات المالية فإنه يتم تقدير القيمة العادلة باستخدام أساليب التقييم المختلفة مع الأخذ في الاعتبار أسعار المعاملات التي تمت مؤخرًا، والاسترشاد بالقيمة العادلة الحالية للأدوات الأخرى المشابهة بصوره جوهريه-أسلوب التدفقات النقدية المخصومة - أو أي طريقة أخرى للتقييم ينتج عنها قيم يمكن الاعتماد عليها.

عند استخدام أسلوب التدفقات النقدية المخصومة كأسلوب للتقييم فإنه يتم تقدير التدفقات النقدية المستقبلية على أساس أفضل تقديرات للإدارة. ويتم تحديد معدل الخصم المستخدم في ضوء السعر السائد في السوق في تاريخ القوائم المالية للأدوات المالية المشابهة من حيث طبيعتها وشروطها.

٣-٣ رأس المال

حدد رأس المال الشركة المرخص به بمبلغ ٥٠ مليون جنيه مصري ورأس المال المصدر بمبلغ ١٠ مليون جنيه مصري موزعاً على ١ ٠٠٠ ٠٠٠ سهم بقيمة إسمية ١٠ جنيه مصري للسهم الواحد جميعها أسهم نقدية، وقد تم سداد كامل رأس المال المصدر.

٤-٤ المستحق على أطراف ذات علاقة

٢٠٢٠/١٢/٣١	٢٠٢١/١٢/٣١	طبيعة معاملة
٩ ٨٩٣ ٠٦٦	٩ ٠٤٧ ٧٧١	تمويل شركة المجموعة المالية هيرميس القابضة
٩ ٨٩٣ ٠٦٦	٩ ٠٤٧ ٧٧١	الرصيد

٥-٥ دائنون وأرصدة دائنة أخرى

٢٠٢٠/١٢/٣١	٢٠٢١/١٢/٣١	
١٣٤ ٤٧٥	١٦٢ ٥٠٨	مصروفات مستحقة
٥٩٣	٦٢	مساهمة التأمين التكافلي
--	١٣ ٢٥٥	جارى مصلحة الضرائب
٣٧ ٧٤٢	١ ٠٠٠	أرصدة دائنة متنوعة
١٧٢ ٨١٠	١٧٦ ٨٢٥	الرصيد

٦- مصروفات إدارية وعمومية

عن الفترة المالية	عن السنة المالية	
من ٢٠١٩/١٢/٢٣	المنتهية في	
(تاريخ التأسيس)	٢٠٢١/١٢/٣١	
حتى ٢٠٢٠/١٢/٣١		
--	١٣٥ ٠٦٣	أتعاب استشارات
٢٦٥ ١١٧	٣٣٩ ٦٧٩	مصروفات أخرى
٢٦٥ ١١٧	٤٧٤ ٧٤٢	الإجمالى

٧- نصيب السهم في الخسائر

عن الفترة المالية	عن السنة المالية	
من ٢٠١٩/١٢/٢٣	المنتهية في	
(تاريخ التأسيس)	٢٠٢١/١٢/٣١	
حتى ٢٠٢٠/١٢/٣١		
(٢٨ ٠٥٨)	(٤٠٦ ٣٥٩)	خسائر العام/ الفترة
١ ٠٠٠ ٠٠٠	١ ٠٠٠ ٠٠٠	المتوسط المرجح لعدد الأسهم
(٠,٠٣)	(٠,٤١)	نصيب السهم في الخسائر

٨- عمليات التصكيك

قامت شركة المجموعة المالية هيرميس للتصكيك بإصدار صكوك إجارة متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية قابلة للتداول وغير قابلة للتحويل لأسهم وقابلة للسداد المعجل تطرحا خاصا وتقيد بالبورصة المصرية لمدة (٥٧) شهر تبدأ إعتبارا من تاريخ الإصدار ويحد أقصى ٣١-١٢-٢٠٢٤ بإصدار واحد بقيمة إجمالية قدرها ٢ مليار جنيه مصري بقيمة إسمية ١٠٠ جنيه للصك الواحد تستهلك وفقا لجدول السداد وذات عائد نصف سنوي متغير يحتسب بناءا على صافى متوسط معدل العائد على أذون الخزانة لستة أشهر بعد الضريبة (وفقا لآخر مزاد أذون خزانة (١٨٢) يوم) معلن قبل بداية كل فترة عائد) مضافا إليه هامش سنوي قدره ١,٢٥% ، ويتم مراجعة عائد أذون الخزانة (١٨٢) يوم كل ستة أشهر بداية من ٣٠-٩-٢٠٢٠ ويحتسب العائد للفترة الأولى اعتبارا من اليوم التالى من غلق باب الاكتتاب وذلك لتمويل الشركة المستفيدة (الشركة العربية للمشروعات والتطوير العمراني ش.م.م) بحصيلة الأكتتاب بعد خصم كافة التكاليف والمصروفات والرسوم مقابل بيع المركز التجاري المملوك لها بمشروع مدينتي والمسمي بمول مدينتي المفتوح (الأصل محل التصكيك) لشركة المجموعة المالية هيرميس للتصكيك على أن يتم استثمار ٧٠% من حصيلة الأكتتاب فى استكمال اعمال انشاءات الاصل محل التصكيك والمبلغ المتبقى من حصيلة الأكتتاب يستخدم فى استرداد التكاليف الاستثمارية التى انفتحتها الشركة المستفيدة على الاصل محل التصكيك،على أن تقوم الشركة المستفيدة بشراء الاصل محل التصكيك مقابل سداد كافة مستحقات مالكي الصكوك وفقا لعقدي الوعد بالبيع والوعد بالشراء الموقعين بين شركة المجموعة المالية هيرميس للتصكيك والشركة العربية للمشروعات والتطوير العمراني ش.م.م .

- قامت شركة المجموعة المالية هيرميس للتصكيك بإصدار صكوك إجارة متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية قابلة للتداول وغير قابلة للتحويل لأسهم وقابلة للاستهلاك المبكر تطرح طرحا خاصا وتقييد بالبورصة المصرية لمدة (٨٢) شهر تبدأ إعتبارا من تاريخ الإصدار بإصدار واحد بقيمة إجمالية قدرها ٦٠٠ مليون جنيه مصري بقيمة إسمية ١٠٠ جنيه للصك الواحد وذات عائد نصف سنوي متغير يحتسب بناء على معدل الإقراض المعلن من البنك المركزي المصري وفقا لآخر سعر عائد معلن قبل بداية كل فترة عائد مضافا إليه هامش قدره ٠,٧٥ % سنويا على أن يتم مراجعة عائد الإقراض للبنك المركزي المصري المعلن قبل بداية كل فترة عائد. ويحتسب العائد كل ستة أشهر بداية من تاريخ الإصدار باستثناء فترة العائد الأولى والاخيرة حيث أن فترة العائد الأولى تنتهي في ٣٠ ابريل ٢٠٢١ وفترة العائد الاخيرة تقل مدتها عن ستة أشهر لتنتهي مع تاريخ إطفاء الصكوك. وذلك لتمويل الشركة المستفيدة (شركة القاهرة للاستثمار والتنمية العقارية ش.م.م) بحصيلة الأكتتاب بعد خصم كافة التكاليف والمصروفات والرسوم مقابل بيع أرض ومباني أربع مدارس مملوكة للشركة المستفيدة (الأصل محل التصكيك) لشركة المجموعة المالية هيرميس للتصكيك على أن يتم استثمار حصيلة الاكتتاب في استرداد كافة التكاليف الاستثمارية التي انفقتها الشركة المستفيدة من أجل التوسعات المستقبلية في قطاع التعليم العالي والتعليم ما قبل الجامعي بالإضافة الى سداد التزامات الشركة المستفيدة المالية ومن بينها التزاماتها تجاه البنوك المقرضة. على أن تقوم الشركة المستفيدة بشراء الأصل محل التصكيك مقابل سداد كافة مستحقات مالكي الصكوك وفقا لعقدي الوعد بالبيع والوعد بالشراء الموقعين بين شركة المجموعة المالية هيرميس للتصكيك وشركة القاهرة للاستثمار والتنمية العقارية العمراني ش.م.م .

٩- تسويات لإحتساب السعر الفعلي لضريبة الدخل

عن السنة المالية	عن الفترة المالية	
المنتهية في	من ٢٣ ديسمبر ٢٠١٩	
٢٠٢١/١٢/٣١	(تاريخ التأسيس)	
	حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	
(٤٠٦ ٣٥٩)	(٢٨ ٠٥٨)	الخسائر المحاسبية قبل الضريبة
		يضاف / (يخصم):
	٥٩٣	المساهمة التكافلية
(٤٤٩ ٨٤٥)	(٢٧ ٤٦٥)	صافي الوعاء الضريبي
لا شئ	لا شئ	الضريبة المستحقة
لا شئ	لا شئ	السعر الفعلي لضريبة الدخل

١٠ - الموقف الضريبي

شركة المجموعة المالية هيرميس للتصكيك - شركة مساهمة مصرية - وفقاً لأحكام قانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية.

يتمثل غرض الشركة في التصكيك بمرعاة أحكام قانون سوق رأس المال.

- الشركة خاضعة لأشرف الهيئة العامة للرقابة المالية.

- الشركة خاضعة لأحكام قانون الضرائب رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ ولائحته التنفيذية.

وتم قيد الشركة بالسجل التجارى بتاريخ ٢٣/١٢/٢٠١٩.

وطبقاً للنظام الاساسى للشركة فان السنة المالية الأولى تبدأ من تاريخ التأسيس حتى نهاية السنة المالية التالية بشرط الا تزيد هذه الفترة عن ٢٤ شهر.

أولاً: ضريبة شركات الأموال:

الفترة من بداية النشاط حتى عام ٢٠٢٠

قامت الشركة بتقديم الإقرار الضريبي وفقاً لأحكام القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ لم يتم الفحص.

ثانياً: ضريبة المرتبات والأجور:

الفترة من بداية النشاط حتى عام ٢٠٢١ لم يتم الفحص.

١١ - المخاطر المالية

تتعرض الشركة نتيجة الأنشطة التي تزاولها الي مخاطر مالية متنوعة، بما في ذلك مخاطر السوق (يتضمن مخاطر أسعار صرف العملات الأجنبية ومخاطر القيمة العادلة لأسعار الفائدة ومخاطر الأسعار) ومخاطر الائتمان ومخاطر السيولة.

١١-١ خطر السوق

أ- خطر العملات الأجنبية

يتمثل خطر العملات الأجنبية في التغيرات في أسعار العملات الأجنبية والذي يؤثر على المدفوعات والمقبوضات بالعملات الأجنبية وكذلك تقييم الأصول والالتزامات بالعملات الأجنبية.

ب- خطر معدلات العائد

تتأثر التدفقات النقدية للشركة بالتغيرات في المعدلات السوقية للعائد . وللتقليل من مخاطر معدلات العائد تحتفظ الشركة بودائعها لدي البنوك لاجال قصيرة تجدد شهرياً ، ويتم التفاوض في تاريخ إعادة التسعير بالرجوع لأسعار العائد المعلنة من قبل البنك المركزي أو الليبور .

وفيما يلي بيان بقيمة الأصول المعرضة لخطر معدلات العائد في تاريخ المركز المالي:

ج- خطر الأسعار

لا يوجد لدى الشركة استثمارات في أدوات حقوق الملكية أو أدوات دين مسجلة ومتداولة في أسواق المال وبالتالي فهي غير معرضة لخط التغير في القيمة العادلة للإستثمارات نتيجة تغير الأسعار.

٢-١١ خطر الائتمان

تتعامل الشركة فقط مع المؤسسات المالية التي تتمتع بملاءة إئتمانية عالية مما يحد من خطر الائتمان. وفيما يلي بيان بقيمة الأصول المعرضة لخطر معدلات العائد في تاريخ المركز المالي:

٢٠٢٠/١٢/٣١ ٢٠٢١/١٢/٣١

الأصل

٢٥١ ٦٨٦

٦٨٨ ٨٣١

حسابات جارية لدى البنوك

بالنسبة لعملاء الشركة فإن الترتيبات القانونية والمستندات عند تنفيذ المعاملة تقلل خطر الائتمان إلى الحد الأدنى. ويتم تكوين المخصصات اللازمة لمواجهة خطر التعثر في السداد من قبل العملاء لكل حالة على حده.

٣-١١ خطر السيولة

يتمثل خطر السيولة في العوامل التي قد تؤثر على قدرة الشركة على سداد جزء أو كل من إلتزاماتها، وطبقاً لسياسة الشركة يتم الاحتفاظ بالسيولة المناسبة لمواجهة إلتزامات الشركة الجارية مما يؤدي إلى تخفيض ذلك الخطر للحد الأدنى.

٤-١١ مخاطر رأس المال

إن هدف إدارة الشركة من إدارة رأس المال هو الحفاظ على قدرة الشركة على الاستمرار بما يحقق عائد للمساهمين وتقديم منافع للأطراف الأخرى التي تستخدم القوائم المالية. كما تهدف إدارة الشركة للتوفير والحفاظ على أفضل هيكل لرأس المال مما يؤدي الي تخفيض تكاليف رأس المال.

١٢ - أحداث هامة خلال الفترة المالية والفترات التالية

أدى انتشار وباء كورونا (كوفيد-١٩) المستجد إلى تعرض كل دول العالم ومنها مصر خلال عام ٢٠٢٠ إلى حالة من التباطؤ في الأنشطة الاقتصادية. وقامت الحكومة المصرية بعمل حزم من الإجراءات الاحترازية لمنع انتشار الوباء. وبناء على ذلك فقد قامت إدارة الشركة بتشكيل فريق عمل لتطوير وتنفيذ خطة الطوارئ لمواجهة تلك الظروف الاستثنائية بما في ذلك تفعيل خطة لتقسيم الموظفين حيث يعمل ٥٠٪ من الموظفين من مكاتبهم و ٥٠٪ المتبقية تعمل عن بعد، وتقوم الإدارة بمراقبة الوضع عن كثب لضمان سلامة موظفي الشركة.

١٣ - أرقام المقارنة

أرقام المقارنة المدرجة بقوائم الدخل والدخل الشامل وحقوق الملكية والتدفقات النقدية عن الفترة من ٢٣ ديسمبر ٢٠١٩ (تاريخ التأسيس) حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ غير قابلة للمقارنة، حيث أن السنة المالية الأولى للشركة تبدأ من ٢٣ ديسمبر ٢٠١٩ (تاريخ التأسيس) وتنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ وبالتالي أرقام المقارنة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ لا تعد قابلة للمقارنة.

١٤- أهم السياسات المحاسبية المطبقة

١-١٤ تحقق الإيراد

يتم الاعتراف بإيراد العوائد في قائمة الدخل علي أساس الاستحقاق باستخدام طريقة العائد الفعلي.

١-١-١٤ طريقة العائد الفعلي

هي طريقة حساب التكلفة المستهلكة لأصل مالي أو إلتزام مالي (أو مجموعة من الأصول المالية أو الإلتزامات المالية) وتوزيع مصروف العوائد أو إيراد العوائد على مدار عمر الأصل أو الإلتزام المالي باستخدام معدل العائد الفعلي.

٢-١-١٤ معدل العائد الفعلي

هو المعدل الدقيق الذي يستخدم لخصم الدفعات النقدية المستقبلية المتوقع سدادها أو تحصيلها خلال العمر المتوقع للأداة المالية (أو فترة زمنية أقل إذا كان ذلك مناسباً) لتحديد القيمة الحالية لأصل مالي أو إلتزام مالي.

٢-١٤ ترجمة المعاملات بالعملات الأجنبية

يتم ترجمة المعاملات الأجنبية بعملة التعامل بسعر الصرف في تواريخ المعاملات. الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملة الأجنبية يتم ترجمتها لعملة التعامل بسعر الصرف في تاريخ اعداد القوائم المالية. يتم ترجمة الأصول والالتزامات التي يتم قياسها بالقيمة العادلة بالعملة الأجنبية بسعر الصرف المستخدم عند تحديد القيمة العادلة. يتم ترجمة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة غير النقدية التي يتم قياسها بالتكلفة التاريخية بالعملة الأجنبية بسعر الصرف في تاريخ المعاملة. وبصفة عامة يتم الاعتراف بفروق العملة في الأرباح أو الخسائر.

٣-١٤ النقدية وما في حكمها

يتم إعداد قائمة التدفقات النقدية باستخدام الطريقة غير المباشرة ولأغراض إعداد قائمة التدفقات النقدية، فإن النقدية وما في حكمها تتمثل في الحسابات الجارية لدى البنوك.

٤-١٤ الإحتياطي القانوني

ينص النظام الأساسى للشركة على إقتطاع مبلغ يوازى ٥% على الأقل من الأرباح السنوية لتكوين الإحتياطي القانونى ويقف هذا الإقتطاع متى بلغ مجموع الإحتياطي قدرأ يوازى نصف رأس مال الشركة المصدر، ومتى نقص الإحتياطي عن هذا الحد تعين العودة إلى الإقتطاع.

٥-١٤ توزيعات الأرباح

يتم الاعتراف بتوزيعات الأرباح كإلتزام فى السنة التي يتم فيها إعلان التوزيع.

٦-١٤ ضريبة الدخل

يتم الاعتراف بالضريبة الجارية وبالضريبة المؤجلة كإيراد أو كمصروف في أرباح أو خسائر الفترة، فيما عدا الحالات التي تنشأ فيها الضريبة من عملية أو حدث يعترف به - في نفس الفترة أو في فترة مختلفة - خارج الأرباح أو الخسائر سواء في الدخل الشامل الأخر أو ضمن حقوق الملكية مباشرة أو تجميع الأعمال.

١٤-٦-١ ضريبة الدخل الجارية

يتم الاعتراف بالضرائب الجارية للفترة الحالية والفترة السابقة والتي لم يتم سدادها بعد كالتزام، أما إذا كانت الضرائب التي تم سدادها بالفعل في الفترة الحالية والفترة السابقة تزيد عن القيمة المستحقة عن هذه الفترات فيتم الاعتراف بهذه الزيادة كأصل. تقاس قيم الالتزامات (الأصول) الضريبية الجارية للفترة الحالية والفترة السابقة بالقيمة المتوقع سدادها إلى (استردادها من) الإدارة الضريبية، باستخدام أسعار الضرائب (وقوانين الضرائب) السارية أو في سبيلها لأن تصدر في تاريخ نهاية الفترة المالية. تخضع توزيعات الأرباح للضريبة كجزء من الضريبة الجارية. لا يتم عمل مقاصه للأصول والالتزامات الضريبية الا عند استيفاء شروط معينه.

١٤-٦-٢ الضريبة المؤجلة

يتم الاعتراف بالضريبة المؤجلة بالنسبة للفروق المؤقتة بين الأساس المحاسبي للأصول والالتزامات والأساس الضريبي لتلك الأصول والالتزامات. يتم الاعتراف بالضريبة المؤجلة لجميع الفروق المؤقتة التي ينتظر خضوعها للضريبة. يتم الاعتراف بالأصل الضريبي المؤجل الناشئ عن ترحيل الخسائر الضريبية والحق في الخصم الضريبي غير المستخدم والفروق المؤقتة القابلة للخصم عندما يكون هناك احتمال قوي بإمكانية تحقيق أرباح تخضع للضريبة في المستقبل يمكن من خلالها الانتفاع بهذا الأصل. ويتم تحديد الربح الضريبي المستقبلي عن طريق خطة العمل المستقبلية للشركة. يتم إعادة تقدير موقف الأصول الضريبية المؤجلة غير المعترف بها في نهاية كل فترة مالية وتعترف بالأصول الضريبية المؤجلة التي لم تعترف بها من قبل إلى المدى الذي أصبح من المرجح معه مستقبلاً وجود ربح ضريبي يسمح باستيعاب قيمة الأصل الضريبي المؤجل.

١٤-٧ ربحية السهم

تعرض الشركة النصيب الأساسي للسهم لأسهمها العادية، ويتم إحتساب النصيب الأساسي للسهم بقسمة الربح أو الخسارة المتعلقة بالمساهمين عن مساهمتهم في الأسهم العادية بالشركة على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة خلال الفترة.

١٤-٨ حصة العاملين في الأرباح

تسدد الشركة نسبة ١٠٪ من توزيعات الأرباح النقدية كحصة للعاملين في الأرباح بما لا يزيد على مجموع الأجور السنوية للعاملين بالشركة، ويتم الإعترا ف بحصة العاملين في الأرباح كتوزيعات أرباح من خلال حقوق الملكية و كإلتزام خلال الفترة المالية التي قام فيها مساهمي الشركة بإعتما د هذا التوزيع.

١٤-٩ الأدوات المالية

١٤-٩-١ الاعتراف والقياس الأولي

تقوم الشركة بالاعتراف الأولي بالمدينين التجاريين وأدوات الدين المصدرة في تاريخ نشأتها، جميع الأصول المالية والالتزامات المالية الأخرى يتم الاعتراف بهم أولاً في تاريخ المعاملة عندما تصبح الشركة طرفاً في الاحكام التعاقدية للأداة المالية. يتم قياس الأصل المالي (ما لم يكن المدينين التجاريين بدون مكون تمويل مهم) أو الإلتزام المالي مبدئياً بالقيمة العادلة بالإضافة إلى تكاليف المعاملات التي تُنسب مباشرةً إلى حيازتها أو إصدارها لئلا يند ليس بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. يتم قياس العملاء الذين ليس لديهم عنصر تمويل مهم مبدئياً بسعر المعاملة.

٢-٩-١٤ التتويب والقياس اللاحق

الأصول المالية

عند الاعتراف الأولي يتم تتويب الأصل المالي على أنه مقياس بالتكلفة المستهلكة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر كاستثمارات في أدوات الدين وإستثمارات في أدوات حقوق الملكية أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر. لا يتم إعادة تتويب الأصول المالية بعد الاعتراف الأولي بها إلا إذا قامت الشركة بتغيير نموذج أعمالها لإدارة الأصول المالية ، وفي هذه الحالة يتم إعادة تتويب جميع الأصول المالية المتأثرة في اليوم الأول من فترة إعداد التقارير المالية الأولى بعد التغيير في نموذج الأعمال.

يتم تتويب الأصل المالي كمقيم بالتكلفة المستهلكة إذا استوفى الشرطين التاليين ولم يتم تحديده على أنه مقيم بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:

- في حالة إذا كان سيتم الاحتفاظ بالأصل ضمن نموذج عمل يهدف إلى الاحتفاظ بالأصول لتحصيل تدفقات نقدية تعاقدية؛ و
- في حالة أنه ينشأ عن الشروط التعاقدية للأصول المالية تدفقات نقدية في تواريخ محددة والتي تكون فقط مدفوعات أصل وفائدة على المبلغ الأصلي مستحق السداد.

يتم تتويب الاستثمار في أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر إذا استوفى الشرطين التاليين ولم يتم تحديده على أنه مقيم بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر:

- يكون الاحتفاظ بها ضمن نموذج أعمال يتم تحقيق هدفه من خلال تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الأصول المالية كليهما؛ و
 - ينشأ عن الشروط التعاقدية للأصل المالي تدفقات نقدية في تواريخ محددة والتي تمثل فقط مدفوعات المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم.
- عند الاعتراف الأولي بإستثمار في أدوات حقوق الملكية غير محتفظ بها لغرض المتاجرة يمكن للمجموعة أن تقوم باختيار لا رجعه فيه بأن تعرض ضمن الدخل الشامل الأخر، التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة للإستثمار، يتم إجراء هذا الاختيار لكل أداة على حده.

- الأصول المالية التي لم يتم تتويبها على أنها مقيمة بالتكلفة المستهلكة أو مقيمة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر يتم تتويبها على أنها مبنوية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، وهذا يتضمن كل مشتقات الأصول المالية.
- عند الاعتراف الأولي فإنه يمكن للمجموعة، أن تخصص بشكل غير قابل للإلغاء - أصلاً مالياً يستوفي المتطلبات التي يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر إذا كان القيام بذلك يزيل أو يقلص بشكل جوهري - عدم الثبات في القياس أو الاعتراف (يشار إليه -أحياناً- على أنه "عدم اتساق محاسبي") والذي قد ينشأ خلاف ذلك.

٣-٩-١٤ الأصول المالية - تقييم نموذج الأعمال

تقوم المجموعة بإجراء تقييم لهدف نموذج الأعمال الذي يتم فيه الاحتفاظ بأصل مالي على مستوى المحفظة لأن هذا يعكس بشكل أفضل الطريقة التي يتم بها إدارة الأعمال ويتم تقديم المعلومات للإدارة. تتضمن المعلومات التي تم النظر فيها ما يلي:

- السياسات والأهداف المعلنة للمحفظة وتشغيل تلك السياسات عمليًا. يشمل ذلك ما إذا كانت استراتيجية الإدارة تركز على كسب إيرادات الفوائد التعاقدية، والحفاظ على ملف تعريف معدل فائدة معين، ومطابقة مدة الأصول المالية مع مدة أي التزامات ذات صلة أو التدفقات النقدية المتوقعة أو تحقيق التدفقات النقدية من خلال بيع الأصول؛
 - كيفية تقييم أداء المحفظة وإبلاغ إدارة المجموعة بها؛
 - المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال (والأصول المالية المحتفظ بها في نموذج العمل) وكيفية إدارة تلك المخاطر؛
 - كيفية تعويض مديري الأعمال - على سبيل المثال ما إذا كان التعويض يستند إلى القيمة العادلة للأصول المدارة أو التدفقات النقدية التعاقدية المحصلة؛ و
 - تكرار وحجم وتوقيت مبيعات الأصول المالية في الفترات السابقة وأسباب هذه المبيعات والتوقعات بشأن نشاط المبيعات في المستقبل.
- إن تحويلات الأصول المالية إلى أطراف ثالثة في معاملات غير مؤهلة للإستبعاد لا تعتبر مبيعات لهذا الغرض، بما يتفق مع اعتراف المجموعة المستمر بالأصول. يتم قياس الأصول المالية المحتفظ بها لغرض المتاجرة أو المدارة والتي يتم تقييم أدائها على أساس القيمة العادلة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

٤-٩-١٤ الأصول المالية - تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي فقط مدفوعات

أصل وفائدة

لأغراض هذا التقييم يكون المبلغ الأصلي هو القيمة العادلة للأصل المالي عند الاعتراف الأولي وتكون الفائدة هي مقابل القيمة الزمنية للنقود، ومقابل المخاطر الائتمانية المرتبطة بالمبلغ الأصلي القائم خلال فترة زمنية معينة ومقابل مخاطر الإقراض الأساسية الأخرى والتكاليف (خطر السيولة والتكاليف الإدارية)، بالإضافة إلى هامش الربح.

عند تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي فقط مدفوعات أصل وفائدة، تأخذ الشركة في إعتبارها الشروط التعاقدية للأداة. ويتضمن ذلك تقييم ما إذا كان الأصل المالي يحتوي على شرط تعاقدى يمكن أن يغير توقيت أو مقدار التدفقات النقدية التعاقدية بحيث لا تلبى هذا الشرط عند إجراء هذا التقييم، تأخذ الشركة في إعتبارها:

- الأحداث المحتملة التي من شأنها تغيير مبلغ أو توقيت التدفقات النقدية؛
- الشروط التي قد تعدل معدل القسائم التعاقدية، بما في ذلك ميزات المعدل المتغير؛
- ميزات الدفع المسبق والإضافات؛ و
- الشروط التي تقصر مطالبة الشركة بالتدفقات النقدية من الأصول المحددة (على سبيل المثال، ميزات غير قابلة للاستعادة).

- تتماشى ميزة السداد المبكر مع مدفوعات الأصل والفائدة فقط إذا كان مبلغ الدفع المسبق يمثل بشكل جوهري المبالغ غير المدفوعة من الأصل والفائدة على المبلغ الأصلي المستحق، والذي قد يشمل تعويضًا معقولاً عن الإنهاء المبكر للعقد. بالإضافة إلى ذلك بالنسبة، للأصول المالية التي يتم الحصول عليها بخصم أو علاوة إصدار على القيمة الاسمية التعاقدية، وهي ميزة تسمح أو تتطلب السداد المبكر بمبلغ يمثل بشكل جوهري المبلغ التعاقدى بالإضافة إلى الفائدة التعاقدية المستحقة (ولكن غير المدفوعة) (والتي قد تتضمن أيضًا تعويضًا معقولاً للإنهاء المبكر) يتم التعامل معها على أنها تتوافق مع هذا المعيار إذا كانت القيمة العادلة لميزة السداد المبكر غير مؤثرة عند الاعتراف الأولي.

٥-٩-١٤ الأصول المالية - القياس اللاحق والأرباح والخسائر

تقاس الأصول المالية لاحقًا بالقيمة العادلة، ويتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة متضمنه أي عوائد أو توزيعات أرباح ضمن الأرباح أو الخسائر.

الأصول المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر

تقاس الأصول المالية المقيمة بالتكلفة المستهلكة لاحقًا بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية، التكلفة المستهلكة يتم تخفيضها بخسائر الاضمحلال. إيرادات الفوائد، أرباح وخسائر فروق العملة والاضمحلال يتم الاعتراف بهم ضمن الأرباح والخسائر، وبالنسبة للأرباح والخسائر الناتجة عن الإستبعاد تسجل ضمن الأرباح والخسائر.

الأصول المالية بالتكلفة المستهلكة

تقاس الأصول المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل لاحقًا بالقيمة العادلة. إيرادات الفوائد يتم احتسابها باستخدام طريقة الفائدة الفعلية، أرباح وخسائر فروق العملة والاضمحلال يتم الاعتراف بهم ضمن الأرباح والخسائر. صافي الأرباح والخسائر الأخرى يتم الاعتراف بها ضمن الدخل الشامل. عند الإستبعاد، مجمع الأرباح والخسائر ضمن الدخل الشامل يتم إعادة تبويبه ليصبح ضمن الأرباح والخسائر.

أدوات الدين المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

تقاس الأصول المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل لاحقًا بالقيمة العادلة. توزيعات الأرباح يتم الاعتراف بها كإيراد ضمن الأرباح والخسائر ما لم تكن توزيعات الأرباح تمثل بشكل واضح استردادًا لجزء من تكلفة الاستثمار. صافي الأرباح والخسائر الأخرى التي تم الاعتراف بها في الدخل الشامل الآخر لا يتم إعادة تبويبها على الإطلاق ضمن الأرباح أو الخسائر.

استثمارات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

٦-٩-١٤ الإلتزامات المالية - التبويب والقياس اللاحق والأرباح والخسائر

يتم تبويب الإلتزامات المالية على أنها مقيمة بالتكلفة المستهلكة أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

يتم تبويب الإلتزامات المالية على أنها مقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر إذا تم تبويبها على أنها محتفظ بها لأغراض المتاجرة أو كانت ضمن

المشتقات المالية أو تم تبويبها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر عند الاعتراف الأولي.

يتم قياس الإلتزامات المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بصافي الأرباح والخسائر بما في ذلك مصروف الفوائد ضمن الأرباح والخسائر.

الإلتزامات المالية الأخرى يتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية، ويتم الاعتراف بمصروف الفوائد وأرباح وخسائر التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية ضمن الأرباح والخسائر، وبالنسبة للأرباح والخسائر الناتجة عن الإستبعاد تسجل ضمن الأرباح والخسائر.

٧-٩-١٤ الإستبعاد

الأصول المالية

تقوم الشركة بإستبعاد الأصل المالي عند إنقضاء الحقوق التعاقدية في التدفقات النقدية من الأصل المالي، أو تقوم بتحويل الحقوق التعاقدية لإستلام التدفقات النقدية التعاقدية في معاملة يكون قد تم فيها تحويل جميع مخاطر ومنافع ملكية الأصل المالي بشكل جوهري، أو التي لا تقوم فيها المجموعة بتحويل أو الاحتفاظ بكافة مخاطر ومنافع الملكية ولا تحتفظ بالسيطرة على الأصول المالية.

تدخل الشركة في معاملات تقوم بموجبها بتحويل الأصول المعترف بها في قائمة مركزها المالي، ولكنها تحتفظ بكافة مخاطر ومنافع الأصول المحولة في هذه الحالة لا يتم إستبعاد الأصول المحولة.

التزامات مالية

يتم إستبعاد الإلتزامات المالية عندما يتم سداد الإلتزامات التعاقدية أو الغائها أو انقضاء مدتها.

تقوم الشركة أيضًا بإستبعاد الإلتزامات المالية عندما يتم تعديل شروطها والتدفقات النقدية للإلتزامات المعدلة تختلف اختلافا جوهرياً، وفي هذه الحالة يتم الاعتراف بالإلتزامات المالية الجديدة على أساس الشروط المعدلة بالقيمة العادلة.

عند إستبعاد الإلتزامات المالية فإن الفرق بين القيمة الدفترية والمقابل المدفوع (بما في ذلك أي أصول غير نقدية تم تحويلها أو التزمات مفترضة) يتم الاعتراف بها ضمن الأرباح والخسائر.

٨-٩-١٤ مقاصة الأدوات المالية

تم مقاصة الاصول والإلتزامات المالية ويدرج الصافي في قائمة المركز المالي عندما، وعندما فقط:

يكون للمجموعة حق إلزامي قانوني في تسوية المبالغ المثبتة، وعندما يكون لدى الشركة نية في تسوية الاصول مع الإلتزامات على أساس الصافي أو بيع الاصول وسداد الإلتزامات في آن واحد.

٩-٩-١٤ الأدوات المالية المشتقة ومحاسبة التغطية

تحتفظ الشركة بأدوات مالية مشتقة لتغطية تعرضها لمخاطر أسعار صرف العملات الأجنبية ومخاطر أسعار الفائدة. يتم فصل المشتقات الضمنية عن العقد المضيف والمحاسبة عنها منفصلة إذا لم يكن العقد المضيف أصلاً مالياً وفي حالة توافر شروط محددة.

المشتقات يتم قياسها أولاً بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بتكاليف المعاملة ذات العلاقة ضمن الأرباح أو الخسائر. بعد الاعتراف الأولي يتم قياس المشتقات بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بأي تغير في القيمة العادلة في الأرباح أو الخسائر.

تحدد الشركة مشتقات معينة كأدوات تغطية للتغطية من الاختلاف في التدفقات النقدية المرتبطة بمعاملات توقعات محتملة للغاية ناشئة عن التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار الفائدة ومشتقات معينة والتزامات مالية غير مشتقة كتغطية لمخاطر صرف العملات الأجنبية على صافي الاستثمار في عملية أجنبية. عند بدء علاقات التحوط المعينة، توثق الشركة هدف إدارة المخاطر وإستراتيجية تنفيذ التغطية. توثق الشركة أيضاً العلاقة الاقتصادية بين بند التغطية وأداة التغطية، بما في ذلك ما إذا كان من المتوقع أن تعوض التغيرات في التدفقات النقدية لبند التغطية وأداة التغطية بعضها البعض.

تغطية مخاطر التدفقات النقدية

عندما يتم تحديد مشتق كأداة لتغطية مخاطر التدفقات النقدية، يتم الاعتراف بالجزء الفعال من التغير في القيمة العادلة للمشتق في بنود الدخل الشامل الآخر ويتم تجميعها في احتياطي تغطية المخاطر. يقتصر الجزء الفعال من التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المعترف بها في الدخل الشامل الآخر على التغيير التراكمي في القيمة العادلة للبند المغطى، والذي يتم تحديده على أساس القيمة الحالية، منذ بداية التغطية. الجزء الغير فعال من التغيرات في القيمة العادلة للمشتق يتم الاعتراف به مباشرة ضمن الأرباح أو الخسائر.

تحدد الشركة فقط التغيير في القيمة العادلة للعنصر الفوري لعقود الصرف الأجلة كأداة تغطية في علاقات تغطية التدفقات النقدية. يتم احتساب التغير في القيمة العادلة للعنصر الأجل لعقود الصرف الأجلة (النقاط الأجلة) بشكل منفصل كتكلفة تغطية ومعترف بها في احتياطي تكاليف التغطية ضمن حقوق الملكية.

عندما ينتج عن المعاملة المستقبلية المغطاه لاحقاً الاعتراف بأصل غير مالي مثل المخزون، يتم تبويب المبلغ المجمع في احتياطي تغطية واحتياطي تكلفة التغطية مباشرة في التكلفة الأولية للبند غير المالي عند الاعتراف به.

لكل المعاملات المستقبلية المغطاه، يتم إعادة تبويب المبلغ المكون من إحتياطي تغطية التدفق النقدي واحتياطي تكلفة التغطية الى الأرباح أو الخسائر في نفس الفترة أو الفترات التي خلالها تؤثر التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة المغطاه على الربح والخسارة.

إذا أصبحت التغطية غير مستوفية لشروط محاسبة التغطية أو تم بيع أو انتهى أجل أو فسخ أداة التغطية أو ممارسة الحق المرتبط بها يتم التوقف عن محاسبة التغطية بأثر مستقبلي. عندما يتم إيقاف محاسبة تغطية التدفقات النقدية فإن المبلغ المكون من احتياطي تغطية التدفق النقدي يظل في حقوق الملكية حتى، على سبيل التغطية من معاملة تؤدي إلى الاعتراف ببند غير مالي، يتم تضمينه في التكلفة عند الاعتراف الأولي أو فيما يتعلق بتغطيات التدفقات النقدية الأخرى، يتم إعادة تصنيفها إلى الربح أو الخسارة في نفس الفترة أو الفترات التي تؤثر فيها التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة المغطاة على الربح أو الخسارة .

إذا لم يعد من المتوقع حدوث التدفقات النقدية المستقبلية المغطاة، يتم إعادة تصنيف المبالغ المكونة في احتياطي التغطية واحتياطي تكلفة التغطية مباشرة إلى الربح أو الخسارة.

تغطيات صافي الاستثمار في نشاط أجنبي

عندما يتم تصنيف أداة مشتقة أو التزام مالي غير مشتق كأداة تغطية في تغطية لصافي استثمار في عملية أجنبية، فإن الجزء الفعال من التغيرات في القيمة العادلة لأداة التغطية المشتقة أو غير المشتقة وأرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية غير المشتقة من أداة التغطية يتم الاعتراف بها في الدخل الشامل الآخر ويتم عرضها في احتياطي الترجمة ضمن حقوق الملكية.

يجب الإقرار بالجزء غير الفعال من التغيرات في القيمة العادلة لأرباح وخسائر المشتقات أو العملات الأجنبية المشتقة من غير المشتقات مباشرة في الربح أو الخسارة. يتم إعادة تصنيف المبلغ المعترف به في الدخل الشامل الآخر إلى الربح أو الخسارة كتسوية إعادة تصنيف عند استبعاد العمليات الأجنبية.

١٤-١٠ الاضمحلال

١٤-١٠-١ الأصول المالية غير المشتقة :

الأدوات المالية وأصول العقد :

تعترف الشركة بمخصص الخسارة للخسائر المتوقعة في :

- الأصول المالية المقاسة بالتكلفة المستهلكة.
- أدوات الدين المقاس بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
- أصول العقود مع العملاء .
- تقوم الشركة بالإقرار بالخسائر الائتمانية المتوقعة لعملاء القروض
- تقوم الشركة بقياس مخصص الخسارة للأداة المالية بمبلغ مساوي للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر إذا كانت المخاطر الائتمانية على تلك الأداة المالية قد زادت - بشكل جوهري - منذ الإقرار الأولي فيما عدا ما يلي والذي يتم قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة على ١٢ شهراً :
- سندات الدين ذات مخاطر ائتمانية منخفضة في تاريخ التقرير.

- سندات الدين الأخرى وأرصدة البنوك التي لم تزيد مخاطرها الائتمانية بشكل كبير منذ الاعتراف الأولى (مخاطر التعثر في السداد على مدى العمر المتوقع للأداة المالية).

يجب على الشركة ان تقوم بتحديد ما إذا كانت المخاطر الائتمانية على الأصل المالي قد زادت بشكل جوهري منذ الاعتراف الاولي وعند احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة يجب على الشركة الأخذ في الاعتبار ان تكون هذه المعلومات معقولة ومؤيدة ومتاحة بدون تكلفة أو جهد لا مبرر لهما وهذا يشمل مدى صحة وكمية وكفاءة المعلومات والتحليلات والتي تعتمد على الخبرة السابقة والتقييم الائتماني وأيضا المعلومات المستقبلية.

- تعتبر الشركة الأصل المالي متعثرا عندما :

- يكون من غير المحتمل ان يقوم المدين بدفع التزاماته الائتمانية للمجموعه بالكامل دون الرجوع من قبل الشركة في إجراءات مثل استبعاد أوراق مالية (ان وجد)
- عندما تتجاوز الأصول المالية موعد استحقاقها ٩٠ يوم مالم يكن من الممكن دحضها.

الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر هي الخسائر الائتمانية المتوقعة التي تنتج عن جميع أحداث التخلف عن السداد المحتملة على مدى العمر المتوقع للاداء المالية.

خسائر الائتمان المتوقعة على مدى ١٢ شهر هي جزء من خسائر الائتمان المتوقعة التي تنتج عن احداث افتراضيه ممكنه خلال ١٢ شهر من تاريخ التقرير (أو فترة أقصر اذا كان العمر المتوقع للأداة أقل من ١٢ شهرا)
إن الحد الأقصى للفترة التي يجب أخذها في الحسبان عند قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة هو الحد الأقصى للفترة التعاقدية التي تكون الشركة معرضة على مدارها للمخاطر الائتمانية.

١٤-١٠-٢ قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

الخسائر الائتمانية المتوقعة هي تقديرات مرجحة لاحتمال الخسائر الائتمانية. تُقاس خسائر الائتمان بالقيمة الحالية لجميع حالات العجز النقدي (أي الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للشركة وفقاً للعقد والتدفقات النقدية التي تتوقع الشركة تحصيلها) يتم خصم الخسائر الائتمانية المتوقعة بسعر الفائدة الفعلي للأصل المالي.

١٤-١٠-٣ الأصول المالية ذات مستوى إئتماني منخفض :

في تاريخ كل تقرير مالي ، تقوم الشركة بتقييم ما إذا كانت الاصول المالية التي تم تصنيفها بالتكلفة المستهلكة وسندات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر تعاني من انخفاض الائتمان. يعد الأصل بأنه ذو مستوى ائتمان منخفض عندما يكون قد وقع واحد أو أكثر من الاحداث التي يكون لها تأثير ضار على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأصل المالي.

تشتمل الأدلة على ان الأصول المالية ذو مستوى ائتمان منخفض البيانات الممكن
رصدها حول الاحداث التالية :

صعوبات مالية كبيرة للمدين.

خرق العقد مثل التعثر عن السداد او التأخير لأكثر من ٩٠ يوم من تاريخ
الاستحقاق.

إعادة هيكله قرض أو سلفه من قبل الشركة لم تكن الشركة لتقبلها بظروف أخرى.

من المحتمل أن المدين سوف يدخل في إفلاس أو إعادة تنظيم مالي اخر.

اختفاء نشاط سوق الأوراق المالية بسبب الصعوبات المالية.

١٤-١٠-٤ عرض مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة في قائمة المركز المالي

يتم خصم مخصصات الخسائر للأصول المالية التي يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة

من إجمالي القيمة الدفترية للأصول

بالنسبة لأدوات الدين المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ، يتم

تحميل مخصص الخسارة على الربح أو الخسارة ويتم الاعتراف به في الدخل الشامل

الآخر.

١٤-١٠-٥ إعدام الدين

يتم شطب القيمة الدفترية الإجمالية للأصل المالي عندما لا يكون لدى الشركة

توقعات معقولة لاسترداد أصل مالي بالكامل أو جزء منه. بالنسبة للملاء الأفراد،

تقوم الشركة بشطب القيمة الدفترية الإجمالية عندما يكون الأصل المالي متأخراً بـ

١٨٠ يوماً على أساس الخبرة السابقة لاسترداد اصول المماثلة. بالنسبة لعملاء

الشركة، تقوم الشركة بشكل فردي بعمل تقييم فيما يتعلق بتوقيت ومبلغ الشطب بناءً

على ما إذا كان هناك توقع معقول للاسترداد. لا تتوقع الشركة أي استرداد من المبلغ

المشطوب. ومع ذلك، فإن الأصول المالية المشطوبة يمكن أن تظل عرضة لنشاطات

الإنفاذ من أجل الامتثال لإجراءات الشركة لاسترداد المبالغ المستحقة.

١٤-١٠-٦ الأصول غير المالية

في تاريخ نهاية كل فترة مالية، تقوم الشركة بمراجعة القيم الدفترية للأصول غير

المالية للشركة (بخلاف الاستثمارات العقارية وأصول العقود مع العملاء، والأصول

الضريبية المؤجلة) لتحديد ما إذا كان هناك مؤشر للاضمحلال. وإذا كان الامر كذلك

تقوم الشركة بعمل تقدير للقيمة الإستردادية للأصل. يتم اجراء اختبار الاضمحلال

للشهرة سنويا.

- لإجراء اختبار اضمحلال القيمة لأصل يتم تجميع الاصول معا الي أصغر

مجموعة أصول تتضمن الاصل والتي تولد تدفقات نقدية داخلة من الاستعمال

المستمر ومستقلة الى حد كبير عن التدفقات النقدية الداخلة من الاصول الاخرى

او مجموعات الأصول.

- وحدات توليد النقد. يتم توزيع الشهرة المكتسبة عند تجميع الاعمال على الوحدات

التي تولد النقد او مجموعات هذه الوحدات لدى الشركة المقتنية والمتوقع منها

الاستفادة من عملية التجميع.

- القيمة الإستردادية للأصل أو للوحدة المولدة للنقد هي قيمته العادلة ناقصا تكاليف البيع أو قيمته الاستخدامية ايهما أكبر، القيمة الاستخدامية للأصل هي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقع حدوثها مخصومة بسعر خصم قبل الضرائب الذي يعكس تقديرات السوق الجارية للقيمة الزمنية للنقود والمخاطر المحددة للأصل أو وحدة توليد النقد.
- يتم الاعتراف بخسارة الاضمحلال إذا كانت القيمة الدفترية للأصل أو للوحدة المولدة للنقد أكبر من قيمته الإستردادية.
- يتم الاعتراف بخسارة الاضمحلال في الأرباح أو الخسائر. ويتم توزيعها أولاً لتخفيض القيمة الدفترية للشهرة الموزعة على وحدة توليد النقد، ثم تخفيض الأصول الأخرى للوحدة بالتناسب على أساس القيمة الدفترية لكل أصل في الوحدة.
- لا يتم عكس الخسارة الناجمة عن اضمحلال قيمة الشهرة في فترة لاحقة. بالنسبة للأصول الأخرى، يتم عكس خسائر الاضمحلال الى المدى الذي لا يتعدى القيمة الدفترية التي كان سيتم تحديدها (بالصافي بعد الاهلاك والاستهلاك) ما لم يتم الاعتراف بالخسارة الناجمة عن اضمحلال القيمة بالنسبة للأصل في السنوات السابقة.